

Distr.: General
4 April 2024
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 2 نيسان/أبريل 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

يُشرفني أن أبلغكم بأن مجلس الأمن يعتزم أن يعقد، برئاسة مالطة، مناقشة في 17 نيسان/أبريل 2024 بشأن موضوع "دور الشباب في مواجهة التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، وذلك في إطار بند جدول الأعمال المعنون "صون السلام والأمن الدوليين".

وفي هذا الصدد، أعدت مالطة المذكرة المفاهيمية المرفقة طيه (انظر المرفق). وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فانيسا فرايزر

السفيرة فوق العادة والمفوضة

الممثلة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة 2 نيسان/أبريل 2024 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائم لمالطة لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية لمناقشة مجلس الأمن بشأن موضوع "دور الشباب في مواجهة التحديات
الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط" المقرر عقدها في 17 نيسان/أبريل 2024
الساعة 10 صباحا

أولا - معلومات أساسية

تشكل منطقة البحر الأبيض المتوسط نموذجا مصغرا للتحديات المتعددة الأوجه التي تواجهها مناطق أخرى حول العالم. فكما هو الحال في أماكن أخرى، تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط تحديات أمنية من قبيل عدم الاستقرار السياسي، وعدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية، والتهديدات العابرة للحدود، والتحديات المتصلة بالأمن البحري. وتؤدي هذه التحديات مجتمعة إلى زيادة الهشاشة. وهي تشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة.

وفي كثير من الأحيان، فإن التصدي للتحديات الأمنية يتم بشكل كبير أو حصري من خلال ترتيبات أمنية تقليدية أو حلول مخصصة. بيد أن التصدي لهذه الظواهر بطريقة كلية يجب أن يشمل بذل جهود مشتركة لتعزيز التعاون الأمني، ومعالجة الأسباب الجذرية لهذه التحديات والتخفيف من آثارها.

ولا يمكن للبلدان أن تعالج هذه الصعوبات بشكل منفرد. ولئن كان للسياسات الوطنية السليمة دور هام، فهناك حاجة إلى أن تتسم سبل التصدي بطابع أكثر شمولاً وأن تقوم على قدر أكبر من التعاون من أجل مواجهة هذه التهديدات في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. ويجب أن تشمل سبل التصدي هذه تسوية النزاعات ومنع نشوبها، وتقديم المعونة الإنسانية، والتعاون الإنمائي، والعمل المناخي، والحلول المستدامة الطويلة الأجل.

وهذه الإجراءات حاسمة الأهمية لحماية المواطنين ومنحهم الفرصة لتحقيق تطلعاتهم المشروعة. ويجب أن نسعى إلى تلبية احتياجات فرادى الأشخاص وأن نستثمر في تهيئة الظروف المناسبة للسلام والاستقرار. وللقيام بذلك، نحتاج إلى أن نبني على الأساس الذي تقوم عليه مجتمعاتنا، ألا وهو الشباب.

وبالإضافة إلى ذلك، تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط أحد أكثر المناطق حساسية تجاه تغير المناخ. فهي تشهد درجات حرارة أكثر ارتفاعاً وموجات حر طويلة وجفاف وحرائق غابات. وهذه الظواهر المتكررة بشكل متزايد تهدد الزراعة والموارد المائية والصحة العامة. والمجتمعات الساحلية معرضة لارتفاع مستوى سطح البحر والتحات والغمر، مما يشكل مخاطر على البنية التحتية والسياحة والتنوع البيولوجي. وتؤدي العواصف الشديدة والفيضانات والتصحر إلى تعطيل سبل العيش التقليدية، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، وتؤدي إلى تشريد السكان في وقت يشهد نمواً سكانياً سريعاً.

وبالإضافة إلى ذلك، تتأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب. فالنساء والفتيات يعانين من الهشاشة على الصعيد الاقتصادي، ويتحملن وطأة المخاطر الصحية، ويفتقرن إلى المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي، وغالبا ما يتم تهميشهن في عمليات صنع القرار المتعلقة بتغير المناخ على المستويات

المحلية والوطنية والدولية؛ ويفاقم تغير المناخ انعدام الأمن الغذائي بالنسبة لهؤلاء ولأسرهم، ويعطل الفرص التعليمية المتاحة أمامهم.

ومن خلال فرض ضغوط إضافية على المجتمعات المحلية في المنطقة، ولا سيما تلك التي تشهد بالفعل نزاعات طال أمدها وتعاني من الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومن انتهاكات حقوق الإنسان، تتفاعل هذه الظواهر مع تعزيز السلام والأمن الإقليميين وتؤثر سلباً على الجهود الرامية إلى تحقيقهما. وحتى الآن، كانت الاستجابات تنقصر إلى المستوى الضروري من الطموح الذي يتطلبه هذا التحدي الوجودي، إذ كانت تعتمد في المقام الأول على الترتيبات التقليدية أو الحلول المخصصة.

وعلاوة على ذلك، غالباً ما يكون هناك ميل إلى إغفال إمكانات الشباب وقدرتهم على التصرف، على الرغم من أنهم من بين أكثر المتضررين بشكل غير متناسب في مواجهة هذه التحديات الملحة.

وتستضيف منطقة البحر الأبيض المتوسط مجموعة متنوعة وديناميكية من الشباب، يشكلون ثلث مجموع سكان المنطقة، ولديهم القدرة على أن يكونوا عوامل للتغيير الإيجابي على صعيد تحقيق السلام والأمن في المنطقة، بما في ذلك في منع نشوب النزاعات، وعمليات المصالحة، وبناء السلام، ومكافحة تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف، وكذلك على صعيد تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية المستدامة. ولذلك، فإن للشباب دوراً مركزياً يؤديه في مكافحة تغير المناخ. فقد كانوا في طليعة الجهود المبذولة للمطالبة باتخاذ إجراءات عاجلة في مجال الحفاظ على السلام والتصدي لتغير المناخ. ولديهم الإمكانيات والمعرفة والدافع لوضع تدابير تكيفية وحلول مبتكرة من أجل التصدي لهذا التحدي الذي يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لجيلهم. ولذلك فمن الأهمية بمكان تحقيق المشاركة الكاملة والفعالة والشاملة والمتنوعة والهادفة للشباب في عمليات صنع القرار.

ومع ذلك، لا يزال الشباب والشابات مهمشين وغير مقدرين حق قدرهم وغير معترف بقدرتهم على الإسهام في السلام والأمن. ولا تزال الشبابات، على الرغم من مساهمتهم النشطة في بناء مجتمعات سلمية وشاملة، غير منخرطات بشكل كافٍ في عمليات السلام والأمن.

والتغلب على هذه التصورات السلبية أمر حاسم لتسخير الإمكانيات الكاملة للشباب في صنع القرار أثناء عمليات السلام وفي المسائل الأخرى المتصلة بالسلام والأمن. وعلاوة على ذلك، لا تزال التحديات قائمة في وقت يعاني فيه الشباب من الإقصاء السياسي؛ ومحدودية الفرص الاقتصادية والتعليمية وفرص العمل؛ وتقلص الحيز المدني. وعلاوة على ذلك، يزيد تغير المناخ من تعقيد هذه التحديات، مما يجعل الحاجة إلى التوصل إلى حلول شاملة أكثر إلحاحاً.

كما أن هذا الاعتراف المتزايد بالشباب بوصفهم عوامل للتغيير الإيجابي، لا سيما في مجال السلام والأمن، قد اكتسب زخماً مع وضع الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن بعد اتخاذ قرار مجلس الأمن **2250 (2015)**. واعتمد مجلس الأمن بعد ذلك قراراً متابعاً، هما القراران **2419 (2018)** و **2535 (2020)**، اللذان حث فيهما الدول الأعضاء على النظر في سبل زيادة التمثيل الشامل للشباب في صنع القرار على جميع المستويات، بما في ذلك الآليات المتكاملة الممكنة التي يمكن للشباب أن يشاركوا عن طريقها مشاركة فعالة في عمليات السلام وتسوية النزاعات.

وتسلّم الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن أيضاً بالحاجة الماسة إلى إشراك الشباب كشركاء في عمليات صنع القرار بشأن السلام والأمن، بما في ذلك المفاوضات السياسية التي لها تأثير مباشر على

حياتهم ومستقبلهم. وعلى الرغم من إحراز تقدم، هناك حاجة ملحة إلى اتباع نهج أكثر انتظاماً إزاء تنفيذ هذه القرارات. وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من المساهمات الإيجابية للشباب في جميع أنحاء العالم في العمل المناخي وكذلك في السلام والأمن، لم ينعكس تقاطع السلام وتغير المناخ بعد في الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.

ويسلط الأمين العام، في تقريره الثالث عن الشباب والسلام والأمن (S/2024/207)، الضوء على أوجه التقدم المحرز في إضفاء الطابع المؤسسي على الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، حيث عكفت العديد من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على وضع استراتيجيات ومبادرات جديدة لتعزيز إدماج الشباب ومشاركتهم الهادفة في شؤون السلام والأمن. غير أنه يسلط الضوء أيضاً على الثغرات في تنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، بما في ذلك في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، فضلاً عن نقص التمويل المرصود لبناء السلام بقيادة الشباب.

وعلاوة على ذلك، أصدر الأمين العام في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982) توصيات من أجل إشراك الشباب مشاركة مجدية ومتنوعة وفعالة داخل الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء، بما في ذلك من خلال تحسين التمثيل السياسي. وتشدد الخطة الجديدة للسلام على الدور الفاعل الذي يؤديه الشباب في صنع القرار، بما في ذلك مبادرات السلام والأمن، وتدعو إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن وإلى تمويلها.

ثانياً - أسئلة موضوعية وتوجيهية

في المنعطف المحوري الذي يمثله مؤتمر القمة المعني بالمستقبل الذي سيعقد في عام 2024 وتنفيذ الخطة الجديدة للسلام، وفي إطار رئاسة مالطة لمجلس الأمن في نيسان/أبريل 2024، تهدف المناقشة الرفيعة المستوى إلى تسليط الضوء على التحديات متعددة الأوجه التي تواجهها منطقة البحر الأبيض المتوسط، مع استكشاف الدور الذي يؤديه الشباب في السلام والأمن في المنطقة وكيفية إدماج الشباب ومبادئ السلام والأمن، بما في ذلك في العمل المناخي، من أجل تعزيز اتباع نهج موحد إزاء السلام والأمن المراعيين للمناخ.

والدول الأعضاء مدعوة إلى تناول الأسئلة التالية في مداخلاتها:

- ما الذي يمكن أن يفعله مجلس الأمن للتصدي بفعالية للتحديات الأمنية في المنطقة، التي تشكل تهديداً خطيراً للشباب والأجيال المقبلة، وللنهوض بالعلاقة بين المناخ والأمن؟
- كيف يمكن لمجلس الأمن المضي قدماً في تنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن وضمان المشاركة الكاملة والفعالة والشاملة والمتنوعة والهادفة للشباب في منع نشوب النزاعات وبناء السلام وجهود ما بعد النزاع والعدالة الانتقالية، لا سيما في منطقة البحر الأبيض المتوسط؟ وما هي الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتبعة في المناطق الأخرى التي يمكن أن تزيد من النهوض بالخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن؟
- ما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التنفيذ الفعال للخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن؟

- ما هي السبل التي يمكن من خلالها لمجلس الأمن وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة للشباب المنشأ حديثاً والكيانات الأخرى إدماج الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن إدماجاً فعالاً في إطار الأمم المتحدة؟
- كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم ببلورة نهج كلي إزاء معالجة الأمن المناخي يأخذ في الاعتبار التحديات الإقليمية ويدعم أيضاً الجهود المبذولة على المستوى العالمي؟

ثالثاً - الشكل

يتولى رئاسة المناقشة وزيرُ الخارجية والشؤون الأوروبية والتجارة في مالطة، إيان بورغ.

ويتضمن مقدمو الإحاطات:

- مقدم إحاطة من الأمم المتحدة (يؤكد لاحقاً)؛
- الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط، ناصر كامل؛
- ممثلة/ممثل للمجتمع المدني.